

تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)

أ.م.د. خلود محمد خميس^(١)

المقدمة

يعد المتغير الاقليمي من اهم المتغيرات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الاستقرار السياسي لاي بلد ضمن النطاق الاقليمي، لاسيما وان الاقليم يعد وحدة جغرافية مترابطة ومن ثم لا يمكن فصل اي تأثير يقع من اية دولة على دول الجوار الجغرافي او ضمن نطاق الاقليم عموما، وتلك التأثيرات اما ان تكون ذات جوانب ايجابية او سلبية والاخيرة تأتي بسبب التناقض والاختلاف في المصالح بين دولتين او عدة دول او بين دولة ودول اطراف في مجموعة واحدة، وتداعياتها بالتالي تكون سلبية في اغلب الاحيان وخصوصا اذا وجدت تلك التأثيرات دعما معنوياً ومادياً من قوى خارج الاقليم لتعزيز هذه الادوار او تلك التأثيرات، وهذا المجال النظري ينطبق في حثياته على حالة العراق ووجوهه الخليجي والذي سنتناوله كمجال للدراسة الموسومة (تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)، فالتأثير الخليجي اخذ جانبه السلبي اكثر من جانبه الايجابي مع العراق لاسيما وان العراق مر بالعديد من الازمات والتي ادت الى زرع حالة عدم الاستقرار السياسي في داخل العراق ولحقب زمنية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٠ ولحد الوقت الحاضر ومن ثم ادى عدم الاستقرار الى توتر وتوجس دول الجوار الجغرافي ودول الاقليم من احتمال انتقال اسباب عدم الاستقرار السياسي الذي يمر به العراق الى داخل بلدانهم ومجتمعاتهم، ومن ثم تعاملوا مع العراق وفق سياسة خارجية اتسمت بعزل العراق وعدم احتواه لمساعدته والتخفيف من حدة الازمات التي عاشها عموم الشعب العراقي.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث في التركيز على نقطة جوهرية وهي طبيعة تأثير المتغير الاقليمي للجوار الجغرافي العراقي على الداخل العراقي من خلال اثاره مسائل تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي ومن ثم انعكاسها على العلاقات الخارجية للعراق اقليمياً .

اهداف البحث: يهدف البحث الى تأكيد عدة امور مهمة وهي:

١. محاولة التوصل الى فهم حقيقي لسلوك دول الجوار الجغرافي لاسيما انموذج الدراسة مع العراق على الرغم من محاولات العراق لبناء سياسة خارجية جديدة للتعامل مع هذه الاطراف.
٢. محاولة التعرف الى المدى الذي وصل فيه المتغير الاقليمي في تأثيره على الاستقرار السياسي في العراق.
٣. محاولة التعرف على قوة المتغير الاقليمي بمساعدة دولية ام بفعل وامكانيات ذاتية.
٤. لاجل التوصل الى نقطة جوهرية هي كيف سيحافظ العراق على امنه واستقراره السياسي مادامت هنالك عوامل تعيق هذا الاستقرار .

مشكلة البحث: ان المثلثة الرئيسة التي انتابت البحث وهي ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن جميعها بموقف واحد بل تعددت واختلفت رؤاها حول ما يمر به العراق من ازمات ومن ثم تعددت مواقفها وعلى السواء السلبية منها والايجابية منذ عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر لحين كتابة البحث.

الفرضية: ان تأثير المتغير الاقليمي يأخذ مديات عديدة داخلية وخارجية تؤدي الى ردود فعل سلبية على البلد الذي يمر بازمات سياسية ومن ثم فان التأثير المباشر يكون على الاستقرار السياسي وأنعكاسه بالتالي على الجوانب الاخرى الاقتصادية والامنية والاجتماعية بل وحتى الثقافية .

الاشكالية من المعروف ان الاشكالية هي الاجابة عن تساؤلات تناقش جوهر الموضوع وحين الاجابة عنها يتم التوصل الى نتائج مرضية وثابت الفرضية التي اقترحت للبحث وضمن موضوع دراستنا هذه لابد من طرح العديد من التساؤلات لاجل ان تكون الاشكالية الرئيسة التي يجب الاجابة عنها ومنها:

١. ما هي العلاقة بين السياسة الاقليمية والتي يعتمد عليها المتغير الاقليمي ومسألة الاستقرار السياسي للبلد والذي سينعكس على الامن الوطني الداخلي؟

٢. كيف اثرت دول مجلس التعاون الخليجي على العراق لاجل ان ينعكس هذا التأثير على امته واستقراره السياسي الداخلي وعلاقاته الخارجية؟

٣. ما هي الادوات التي استخدمها العراق لاجل الحد من تأثير المتغير الاقليمي الخليجي؟

منهجية البحث: ان مثل هذا النوع من البحوث بحاجة الى استخدام عدة مناهج لاجل معالجة الموضوع للتوصل الى نتائج ايجابية تم الباحث في هذه المواضيع، فقد قمنا باستخدام المنهج التاريخي لاجل استقراء الاحداث والتطورات التي كان لها اثرها في السياسة التي استخدمت من قبل الجوار الجغرافي الخليجي وغير الخليجي للتاثير في امن العراق الداخلي ومن ثم اضعاف قدراتها الخارجية، كما عرجنا على استخدام المنهج الاستقرائي، وكذلك منهج التحليل النظمي والذي ناقشنا فيه طبيعة السياسة التي اتخذتها دول المجلس مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما هي اسبابها، واخيرا استخدمنا منهج الاستشراف المستقبلي لعلاقات العراق بدول الجوار الجغرافي الاقليمي وبشكل خاص دول مجلس الخليج العربي.

وقد قسمنا الدراسة الى عدة محاور من اجل الاحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه وبالشكل التالي:

الخطوة:

المبحث الاول: جدلية العلاقة بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي للدولة داخل الاقليم (اطار نظري - مفاهيمي)

المبحث الثاني: العراق ومنطقة الخليج العربي (التأثر والتأثير)

المبحث الثالث: السياسة الخليجية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الرابع: انعكاسات المؤثر الاقليمي الخليجي على الاستقرار السياسي في العراق (رؤية مستقبلية)

المبحث الاول: جدلية العلاقة بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي للدولة داخل الاقليم

(اطار نظري . مفاهيمي)

في البدء لابد من الافتراض المبدئي بوجود علاقة جدلية بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي الداخلي وكيف يؤثر أحدهما على الآخر، لاي بلد ضمن النطاق الاقليمي وهنا لابد التطرق اولا لعدد من المصطلحات واهمها:

اولا : مصطلح السياسة العامة: وتعني ما تختاره الحكومة ان تفعله او ما لا تفعله، فالحكومة اي النظام السياسي له العديد من المهام منها ضبط الصراع داخل المجتمع، تنظيم المجتمع لغرض ادارة الصراع مع المجتمعات الاخرى.^(١) وقد عرفت السياسة من قبل العديد من الباحثين والكتاب ومنهم (ديموك) بانها (مجموعة المبادئ المرشدة او التي ينبغي ان تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل، فهي تقطير او خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من الجماعات والمصالح وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة بصدد موضوع ما.^(٢)

وهذا يفرض علينا التعرف على المفاهيم التي عرفت السياسة الخارجية ومنها:

١. بحسب تعريف جوزيف فرانكل فانها تعني (مجموعة القرارات والافعال التي تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما).^(٣)

٢. رينولدز عرفها (بانها فعل او مجموعة افعال تتخذ بشأن حالات او مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل).^(٤)

ثانيا : مصطلح الاقليمية ، يعد مفهوم الاقليم وبحسب فقهاء القانون الدولي ركنا اساسيا من اركان وجود الدولة التي يقيم عليها رعاياها بصفة دائمة ولا يشترط في الاقليم الذي تقوم عليه الدولة ان يكون متصل الاجزاء.^(٥) فلقد تعددت تعريف الاقليمية بناء على الطرق التي يستخدمها الاختصاصيون في نظرية الاقليم ، فمثلا يعرف بعضهم الاقليم من حيث انزاله او انفصاله ، كافريقيا جنوب الصحراء، او من حيث الانسجام النسي في الولاء والوطنية كالوطن العربي او من حيث مشكلة تخص المنطقة كجنوب شرق اسيا، او من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الاوسط، فهذه القائمة المتنوعة تشمل عناصر وصفية وارشادية ولا غرابة ان يوصف مفهوم الاقليمية بانه مفهوم (متعدد الجوانب وبانه ليس شيئا واحدا بل اشياء متعددة).^(٦) ولقد تباينت اراء المفكرين والفلاسفة حول مفهوم الاقليمية ، فالكاكتب (ميشيل بانكر) عرفها بانها (ترتبط بعضوية او منظومة فرعية ، فالاقليم هي ما يريد الساسة والشعوب ان تكون).^(٧)

فالبنية الاقليمية شأنها شأن البنية الفرعية يحددها تقسيم النظام الاقتصادي الوطني الى عناصر. انظمة فرعية . مترابطة وظيفيا، فهي تعبر عنها طائفة من المؤشرات منها المستويات الاقليمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تمايز البنية الاقليمية وتركزها وطابع الصلات الاقليمي فيها). اما تومبسون فقال (اذا كنا نعني بالمنظومة الفرعية الاقليمية نمطا منتظما نسبيا ومكتفا من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا ويجري انشاؤه والحفاظ عليه

١. السيد عليوة ود. عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٣٤.

٢. المصدر السابق نفسه ، ص ٣٥

٣. د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٢٦

٤. المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧.

٥. د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص ١١٤.

٦. د. فوز جريس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، حزيران ١٩٩٧، ص ٢٣.

٧. المصدر السابق نفسه، ص ٢٤. وينظر كذلك: د. هاني الياس ، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١. ١٩٩٤، سلسلة طروحات دكتوراه ٣٣ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ايار ١٩٩٨، ص ٢١ وما بعدها.

من قبل طرفين متجاورين او اكثر فسيكون من الممكن تقرير تكوين هذه المنظومة منحيت اطرافها الفاعلة من دون الاعتماد بشكل قاطع على راي ذاتي).^(٨)

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الساحة الدولية العديد من المتغيرات كان ابرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الاقليمي ودعم التعاون على الصعيد العالمي وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات العالمية فاصبحت الاقليمية ترتبط بشكل كبير بمصالح الدول الداخلة في التكتل الاقليمي . اما الاقليمية وهي المصطلح الجديد الذي ظهر بعد الحرب الباردة بين عدد من الدول لحل خلافاتها وصراعاتها بدون تدخل اللاعبين الخارجيين فهو اكثر ما تهدف الى التعاون والتكامل ،حيث تتجاوز الاهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية وحقوق الانسان والاهتمامات البيئية والعالمية والسعي الى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة وتؤدي الدول ضمن الاقليم دورا رائدا.^(٩)

لذا فان العديد من العوامل المؤثرة في سياسات الدول الاقليمية تتطلب ادراكا متميزا للمصالح الاقليمية ومن ذلك اهداف وغايات الدول القومية والتي تشكل قضايا اساسية تحدد مسبقا موقف الدول وسيادتها الاقليمية، فالاهداف والغايات الوطنية التي تحددها النخبة الحاكمة وترسم على اساسها برامجها وطموحاتها غالبا ما تقف موقف العداء ازاء دول الاقليم الاخرى الامر الذي يحقق تضاربا يهدد الامن الاقليمي. وهو ما نجده في المؤثر الاقليمي التركي والذي يتجسد في الدور التركي الجديد في السياسة الخارجية التركية والذي يجسده رغبة تركيا الشديدة في ان تلعب دور الوسيط في حل النزاعات الاقليمية ،فاختارت ان تؤدي هذا الدور لسببين :

الاول: ان حكومة حزب العدالة والتنمية تأمل المساهمة في ترسيخ السلام في منطقة الشرق الاوسط لان ذلك يخدم المصالح التركية .

الثاني: ان المشاركة في حل النزاعات تعد طريقة جيدة لتسهيل عودة دخول تركيا الى الشرق الاوسط اضافة الى تحسين صورتها لدى العرب في الشرق الاوسط .^(١٠) وبحسب راي المفكر الغربي (الكسندر ونت) والذي راي (ان الهوية كعامل فكري ادت دورا رئيسا في التقارب او التباعد بين الدول من خلال التداعيات الايدلوجية وتقاسم الافكار والمعتقدات السياسية والقيم في العلاقات الدولية .^(١١) وما جسدهته السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ حينما طرحت مبادرة (منتدى جيران العراق بين الدول المتاخمة للعراق) وقد تم توسيع المنتدى لاحقا ليضم العراق ذاته وقد اجتمع اعضاء المنتدى المذكور على مستوى وزراء الخارجية والداخلية بهدف معالجة القضايا العراقية على المستوى الاقليمي وبهدف تعزيز اجراءات بناء الثقة ضمن هذه المجموعة في المنطقة لكن المنتدى لم يثمر عن اي نتائج تذكر بسبب سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى لعزل ايران بالاضافة الى علاقات تركيا المعقدة مع اكراد العراق في ذلك الوقت ،وبصورة مشابها نظمت تركيا لقاءا في اسطنبول بمشاركة زعماء سنة من العراق في محاولة لاقناعهم بالمشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٥.^(١٢)

^٨ - المصدر السابق نفسه، ص ٢٤. وينظر كذلك: روبرت جيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة مفتي النصر - الله ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٥ وما بعدها.

^٩ .د. ناظم عبد الواحد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥.

^{١٠} .د. مليحة نبلي انطوان ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الامارات العدد ١٤٥ ابو ظبي، ط ١، ٢٠١١، ص ٢١.

^{١١} طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٢٧ ايلول ٢٠١٤، ص ٨٨.

^{١٢} .د. مليحة نبلي انطوان ايشيق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤. وكذلك، د. خلود محمد خميس مستقبل العلاقات العراقية التركية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٢ نيسان ٢٠١٢، ص ١٣١ وما بعدها.

فتركيا تتمتع في الشرق الاوسط بعلاقات واحترام وصداقة مع كل الدول بدأ من شمال العراق ووصولاً الى منطقة الخليج وبناء عليه وبوصفها دولة تمتلك امكانية هائلة على تحقيق سلامها وحل مشكلاتها الامنية فان نفوذها على جاراتها يؤذن بالتوسع والتزايد.^(١٣)

اما ايران ايضا بدورها تشكل مؤثر اقليمي يؤثر في استقرار المنطقة ،حيث تعد ايران من القوى الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي والعراق بشكل خاص ،حيث تستمد قوتها وفعاليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها وعناصر القوة تلك بنيت نتيجة عاملين الاول : طموحات ايران التوسعية وسعيها الى اضعاف صفة التفوق الاقليمي على نفسها اما الثاني: فهو التهديدات الخارجية لمشروع ايران الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الاوسط المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية .^(١٤)

وفي ضوء حجم المؤثر الاقليمي لدول الحوار العربي سوف نستند السياسة الاقليمية بالتالي والتي يمكن تعريفها ،بانها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة او اكثر من الوحدات السياسية الاخرى في الاقليم مع افتراض ان يؤدي ذلك الى دفع الدول الاخرى ضمن الاقليم الى التفكير بالتعاون الاقليمي سعياً وراء اداء سياسي اكبر انطلافاً من اهتمامات ومحددات اقليمية وضمن اطار التفاعل الاقليمي.^(١٥) والذي يتوافق مع الفرضية التي وضعت لدراستنا هذه مجال البحث.

ولكن من ناحية اخرى لايمكننا اعتبار التعاون هو الاساس المستثمر والقائم بين دول الاقليم بل لابد ان نأخذ بنظر الاعتبار نمط السياسات الاقليمية للدول بعضها ازاء البعض الاخر ،حيث ان السياسات الاقليمية لبعض الدول تأخذ منحى تصاريحي بدلا من ان تأخذ منحى تعاوي وذلك يعود بطبيعة الحال الى القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية ،سياسية ، ايدلوجية.

وفيما يخص مجال المنطقة العربية فان الاقليمية العربية بعيدة عن كل التصورات فكانت حالة شاذة في المجتمع الدولي ولاسيما بعد الحرب الباردة حيث لم يستطع النظام الاقليمي العربي حماية دوله والوقوف بوجه الازمات ،بل ان وحداته السياسية شكلت قنوات تدخل القوى الاجنبية كما حدث في العراق والصومال ولبنان.

ثالثا :مصطلح الاستقرار السياسي : يرتبط هذا المصطلح وبشكل مباشر بمسألة الصراع السياسي ، فالصراع هو العنصر الاساسي في السياسة وانه موجود دائما ولا حياة بدونه ولذلك فان الغالبية يسعون للتخفيف من حدته لتحقيق التكامل والانسجام الاجتماعي، وبحسب الفروق التي يسوغها (هنتغتون) في اطروحاته صراع الحضارات او الثقافات فانه يصل في النهاية الى حقيقة الصدام في مستويين :

المستوى الاضيقي: تكافح المجاميع المتجاورة على طول خطوط الصراع الفاصلة بين الحضارات وغالبا من خلال اسلوب عنيف لغرض السيطرة على اقليم او اخر او انها تكافح فيما بينها .

المستوى الاوسع : فان دولا من مختلف الحضارات تتنافس على السلطة العسكرية والاقتصادية وتكافح بغية السيطرة على المؤسسات الدولية والاطراف الثلاث تعمل باسلوب تنافسي على ترويج مبادئها السياسية والدينية.^(١٦)

^{١٣} - فؤاد كيم، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة رقم ١٦٨ محاضرات الامارات ابو ظبي ٢٠١٤، ص ٩.

^{١٤} د. محمد ياس ،امن الخليج والتحويلات ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية، العدد ٥٣، تموز ٢٠١٢ . ص ١٤٤

^{١٥} - د. هاني الياس الحديشي ،سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١- ١٩٩٤ ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٣) مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ايار ١٩٩٨، ص ٢١.

^{١٦} - د. ناظم الجاسور ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٨٤.

رابعاً: **الامن الاقليمي**: وهو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الامنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الاقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للاقليم ولا يمكن للامن الاقليمي ان يكون منفصلاً عن الامن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الاقليمي والنظام الدولي.^(١٧)

المبحث الثاني: العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (التأثير والتأثير)

عرفنا بان السياسة الاقليمية تعني كافة القرارات الخارجية او سلوك الدولة الخارجي حيال المحيط والقضايا الاقليمية والذي يهدف الى تحقيق مصالحها مع دول الجوار في اطار التاثير والتأثير في الوحدات الدولية والاقليمية من خلال مجموعة من الادوات والتي اهمها الاداة الدبلوماسية.^(١٨) واذا ما طبقنا معنى السياسة الاقليمية وتأثيرها اقليمياً على العراق فاننا نجد ان العراق كان وما زال موضع اهتمام من قبل عدد من بلدان الخليج العربي، فعلى الرغم من ان العراق يمثل جزءاً من دول الخليج يشاركها الدين والانتماء والعادات والتقاليد الا ان اختلاف العقائد الفكرية الحاكمة وريية بعض دول الخليج العربي من العراق وبخاصة عندما امتلك اسباب القوة والتوجهات القومية السابقة للعراق كانت دوماً تشكل العائق المباشر امام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي.^(١٩) ومنهم دولة الامارات العربية المتحدة بسبب كبر حجمه الجغرافي اضافة الى توجهه العسكري فمنذ سقوط الملكية عام ١٩٥٨ اتبع سياسة خارجية معادية للغرب ومنتقدة للانظمة الملكية ففي عام ١٩٧٢ وقع العراق معاهدة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وقد انتاب القلق دولة الامارات العربية المتحدة عندما قام العراق عام ١٩٧٣ بتجديد مطالبه الحدودية من دولة الكويت وتكرر القلق عام ١٩٧٤ عندما تدهورت العلاقات بين العراق والكويت.^(٢٠) وهذا يعني انه شكل مصدر قلق لآبو ظبي على الرغم من بعد المسافة بين الطرفين، لهذا لم تسعى دولة الامارات خلال الحقب الماضية الى تطوير علاقاتها مع العراق بل بقاء علاقات ودية فقط لذلك نأت بنفسها عن اقامة علاقات وثيقة فقط رحبت بالاتفاقية التي وقعت بين العراق والكويت خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي باعتبارها تطورات من شأنها انتحقيق الاستقرار في المنطقة.^(٢١)

كما شكل العراق مشكلة بالنسبة لدول الخليج العربي، طوال فترة عقد التسعينات والتي بدأت من تاريخ ١٩٩١ وقت دخول القوات العراقية الى الكويت حيث لم تسلم العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي من تداعيات دخول الجيش العراقي الى داخل الكويت فظهرت عدة رؤى حول العلاقة مع العراق ومن ثم ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، الاول: تتمثله قطر وعمان وكان أكثر ميلاً للمصالحة مع العراق، الثاني: مثلته الامارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الاول والثالث وأكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون، اما الثالث مثلته الكويت والسعودية وتمثل الموقف المتشدد من العراق.^(٢٢)

^{١٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣.

^{١٨} د. محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥. وينظر كذلك: أ. د. وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الامنية الخليجية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد العاشر، تموز ٢٠١٢، ص ٩٣. ٩٢.

^{١٩} د. بدياء محمود احمد، العراق مجلس التعاون الخليجي: العلاقات العراقية - القطرية نموذجا، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة بغداد، العدد ٢٤ / ٢٠١٣، ص ١٢.

^{٢٠} د. وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣. ص ٢١. ٢٢.

^{٢١} المصدر السابق نفسه، ص ٢٤. وينظر كذلك: د. تميم حسين محمد، التحديات الاستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت وايران، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٢ نيسان، ٢٠١٢، ص ٧٧ وما بعدها.

^{٢٢} د. بدياء محمود احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦. وينظر كذلك: د. معتز سلامة، الصعود التمدد الاقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١، ص ٨٠. ٨١.

ففي كانون الثاني ٢٠٠٠ قال الشيخ زايد (بانه قلق بشأن معاناة الشعب العراقي مضيفا . ان دولة الامارات العربية تتطلع الى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته بالتوصل الى صيغ تؤدي الى تنفيذ كامل قرارات مجلس الامن الدولي من اجل رفع العقوبات الاقتصادية وانهاء معاناة شعبه).^(٢٣)

وقد مرت دول مجلس التعاون الخليجي بحقب مهمة في تاريخ تعاملها السياسي مع العراق ومنها:

١. حقبة الثمانينات حيث سعت دول المجلس في مرحلة النشأة الى تطوير قدراتها المالية والعسكرية وتفعيل التحالف وانشاء درع الجزيرة الا ان ذلك لم يردع النظام السياسي في العراق عن غزو دولة الكويت .
٢. حقبة التسعينيات والعشرية الاولى للالفة الجديدة بعد تحرير الكويت ١٩٩١ فسعت دول المجلس لتوسيع الدور العربي في تأمين حمايتها من خلال توقيع اعلان دمشق في ٦/١٩٩١ والذي كان يهدف الى اشراك مصر وسوريا في دعم النظام الخليجي ضمن معادلة ٦+٢ لكن المشروع لم يستمر بسبب عدم التوافق في وجهات النظر بين دول المجلس نفسها ورفض ايران له والتحفظ الامريكي لهما ادى الى انكفاء المشروع وتحوله الى مشروع اقتصادي واستثماري بدلا ان يكون مشروعا استراتيجيا وليشكل منظومة امنية عربية وتساعد على توفير مظلة عربية وخليجية تردع وتمنع وتحقق توازنا مع القوى الاقليمية .

فشكلت السياسة النفطية التي اتبعتها كل من الكويت والامارات والسعودية باغراق السوق النفطية بالخصص الزائدة عاملا سلبيا ضد العراق كونها اسهمت في انخفاض اسعار النفط وهي المادة الاساسية للدخل السنوي العراقي التي كان يعتمد على وارداتها لتغطية العجز المتولد نتيجة الحرب مع ايران وكذلك دفع مستحقات الديون الخليجية فقد قدرت واردات العراق من النفط عام ١٩٩٠ وبحسب منظمة الاوبك ب (١٦) مليار دولار على اساس سعر ١٨ دولار للبرميل الواحد وبحساب ديون العراق السنوية وسد الاحتياجات البسيطة وتعطيل مشاريع التنمية يكون العجز في الميزانية ٥،٤ مليار دولار سنويا اذا ما كان سعر البرميل ١٨ دولار ولكن عندما يهبط سعر البرميل الى ٧ دولارات فقط بسبب سياسات خليجية متعمدة فان ذلك سيشكل كارثة اقتصادية للعراق ،فقال العراق بانها ازمة مفتعلة وحرب اقتصادية معلنة كانت ابرز افرازاتها دخول القوات العراقية الاراضي الكويتية في ٢/٨/١٩٩٠.^(٢٤)

وهنا تقدم دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا مهما للتأثر والتأثير وكيف اثر العراق والتطورات التي حدثت بداخله من رد فعل اتجاه السلوك السياسي الامريكي فخلال الحقبة التي ،ابتدت من ايلول ١٩٩١ وقعت الولايات المتحدة الامريكية ومن بعدها بريطانيا وفرنسا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الدفاعية مع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصفتها الفردية ،وسمحت المملكة العربية السعودية والتي ترددت ولفترة طويلة باستضافة اي قوة من خارج شبه الجزيرة العربية بوجود ستة الاف جندي امريكي على اراضيها بحلول نهاية التسعينات بينما استضافت دولة الكويت ودولة قطر حوالي الف جندي مع السماح بتخزين معدات قتالية كما وفرت البحرين تسهيلات بحرية وتجهيزات ، وبسبب عدم يقين دول المجلس بالدول العربية عند الحاجة ،ابرمت دول المجلس صفقات اسلحة بلغت قيمتها حوالي ٤٤.٢ مليار دولار امريكي خلال الفترة ١٩٩٠ . ١٩٩٤.^(٢٥)

^{٢٣}. د. وليمرو، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣. وينظر كذلك : طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

^{٢٤}. د. بيداء محمود احمد ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦. وينظر كذلك: هيثم عبد الله سلمان ، امكانات اوك الخليجية في سوق النفط العالمية مع اشارة خاصة الى النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٣٥٨ كانون الاول / ٢٠٠٨، ص ٢٩ وما بعدها.

^{٢٥}. - يزيد صايغ، العملة الناقصة: التفكك الاقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد ٢٨، ص ١٣، ١٤.

اذن فقد مثلت الهواجس الامنية والمتطلبات الدفاعية المحرك والمؤثر الاول الصادر عن العراق باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما بعد عام ١٩٩١ وكذلك قوة الدفع الرئيسية لانشاء مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ ايار ١٩٩٨١ في العاصمة الاماراتية ابو ظبي والذي تألف في عضويته من ست دول هي (دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) وحدد النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي اهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها ووضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية والتشريعية والادارية ودفع عجلة التقدم العلمي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.^(٢٦)

ان دول مجلس التعاون الخليجي حالها حال كل الدول الاخرى تسعى نحو امن اقليمي يحفظ دولها من التغيرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الاوسط غير المستقرة والتي تعد من اكثر البيئات تعقيدا وتغيرا، لهذا عملت هذه الدول على تسخير كثير من امكانياتها نحو هذا الهدف لا بل انها بنت علاقاتها وتفاعلاتها حيال الدول الاخرى على اساس تحقيق امنها وسلامة اراضيها في ظل متغيرات منطقة الشرق الاوسط وكانت على تماس مباشر مع منطقة الخليج العربي، وما حدث في العراق عام ٢٠٠٣.^(٢٧) خير دليل على ذلك السعي الخليجي.

وهنا يتأكد لنا ما جاء به المفكرين ومنهم (دايفيدا يستون) حول تأثير العوامل الداخلية والخارجية حيث يرى (بانها حاجات ومطالب في التدخلات لدى صانع القرار السياسي ومدى تأثيرها في القرارات الخارجية للدول كاستجابة في المخرجات).^(٢٨) وهو لستيل الذي أكد بان (العامل الجغرافي هو من اكثر العوامل المؤثرة في سياسات الدول الصغيرة التي تتأثر بسياسات الدول المجاورة لها).^(٢٩)

وفي ضوء ما تقدم نجد ان المؤثر العراقي كان فاعلا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الخصوص ما حدث منتصف عام ١٩٩١ على المستويين الاقليمي والدولي فمنها لقضايا التي تخص العراق في مجلس الامن الدولي استنادا الى الفصل السابع هي (الحالة بين العراق والكويت) لاسيما بعد ان تحرر العراق جزئيا وبموجب القرارات ١٩٥٦.١٩٥٧.١٩٥٨) الصادرة في ١٥/١٢/٢٠١٠ والتي تخص العراق في مجلس الامن استنادا الى الفصل السابع هو الذي يتعلق بالحدود العراقية - الكويتية رقم ٦٦١ في ٦/١٠/١٩٩٠ في اطار فرض العقوبات التي فرضت على العراق.^(٣٠)

فالعلاقات العراقية - الكويتية كانت لها تراكمات انعكست جميعها على ازمة عام ١٩٩١ وتلك المتراكمات تعود الى الازمات التي حدثت بين البلدين وهي ازمتي ١٩٦٦.١٩٦٧ وكذلك ١٩٧٣ وسميت بالازمة الصامتة بسبب مطالب

^{٢٦} د. عبد الله خليفة الشايجي، تحديات ومستقبل الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات رقم ١٥٨، ط١٣، ٢٠١٣، ص٥

^{٢٧} د. محمد ياس خضير مصدر سبق ذكره، ص١٣٢. وينظر كذلك: أ. د. ستار جبار الجابري، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق، مجلة رؤية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢، نيسان ٢٠١٢، ص٤١ وما بعدها.

^{٢٨} طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩

^{٢٩} المصدر السابق نفسه، ص٨٩.

^{٣٠} د. فكري نامق، العراق والكويت والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة / الحدود والتعويضات، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣/ كانون الاول ٢٠١٢، ص٨

العراق الاقليمية ،حيث سعى العراق للحصول على مطالبات من الكويت بالتنازل عن جزيرتي (وربة وبوبيان)بسبب موقعهما الجغرافي المواجه ليرانوهو الامر الذي دعا ايران الى تحذير الكويت عام ١٩٨٤ لعدم التنازل الاقليمي للعراق (٣١).

فالقرارات التي حررت العراق من العقوباتجميعها ترجع فيمراجعيتها الى قرارات مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٩١ وبضرورة احترام العراق والكويت حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت والقرار رقم ١٨٨٣ في عام ١٩٩١ والترحيب بقرار لجنة تخطيط الحدود والتأكيد على صيانة الحدود الدولية المذكورة رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٩٣ وتقدير عمل لجنة الامم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبدالله والحدود البحرية.(٣٢)

اذن تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بعدد من العوامل الداخلية والخارجية كمؤثرات حينما قامت بصنع القرار السياسي الخارجي تجاه العراق وتلك العوامل كالموقع الجغرافي ،التركيبة السكانية(الاثنية او الدينية) ،الاقتصادية كقوة اقتصاد هذه الدولة ومدى حاجتها للموارد المالية وأثرها في تاجيج الصراعات وكذلك البيئة الاقليمية والدولية وأثرها في طبيعة المشكلات الاقليمية والدولية في محيط الدولة في القرار السياسي الخارجي للدولة .(٣٣)

كما ان امن الخليج العربي تأثر وبشكل كبير باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الامريكية ،فاحتلال العراق زاد حجم القوات الامريكية في المنطقة ،كما انه انهى التوازن التقليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايران على اعتبار انهما القوتين الاساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة ،فالمدة التي استمر بها التوازن بدأت منذ السبعينات من القرن الماضي ومع احتلال العراق كقوة قادرة على فرض قوتها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج العربي فاصبح هنالك خلل في موازين القوة لصالح ايران مع سعي دول الخليج العربية الى الاستعانة بالفاعلين الدوليين لمواجهة هذا الاحتلال في هيكل الامن الخليجي الذي اصبح مصدر قلق للدول الخليجية . والتي ادركت هذه الحقيقة فضلا عن ادراكها ان المشروع الامريكي يمكن ان يطبق على وفق ما ادعت به من جعل العراق نموذجا للديمقراطية والاصلاح لان هذه الدول رات فيه نموذجا للعولمة والتغريب وسيكون له انعكاساته على تركيبة وبنية هذه المجتمعات .(٣٤)

فقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي على ما يسمى بالامن المستورد من خلال توقيع اتفاقيات امنية ثنائية مع القوى الكبرى وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩١ والتزود بشكل منفرد بانظمة تسليح غير متجانسة وبشكل ملح الى تغيير المقاربة والتعامل بشكل مختلف وخلاف مع الاستحقاقات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون وشعوبها فكانت مبادرة الملك السعودي بالتحويل الى الاتحاد الخليجي في

٣١- طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره،ص٩١.للمزيد ينظر كذلك:د.تيم حسين محمد ،ميزان القوة البحرية بين العراق والكويت وايران،مجلة رؤية للدراسات والبحوث الاستراتيجية،بغداد،العدد ١،/كانون الثاني/٢٠١٢،صص١٤٩ وما بعدها.

٣٢- د.فكرتنامق،مصدر سبق ذكره،ص٩،وينظر كذلك طلال زيد العازمي،ص٩١.

٣٣- للمزيد ينظر:محمد بن صنيان،مستقبل الانظمة الخليجية والمتغيرات الاقليمية والدولية،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣٩٥ كانون الثاني ٢٠١٢،ص١٩١ وما بعدها.

٣٤- د.محمد ياس خضير ،مصدر سبق ذكره،ص١٤٣.وينظر كذلك:د.عبد الله خليفة الشايجي،مصدر سبق ذكره،ص٢٨ وما بعدها.

الخطاب الذي القاه في القمة الثانية والثلاثين للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون والتي انعقدت في الرياض في كانون الاول ٢٠١١. (٣٥)

ولكن من جهة ثانية نجد ان التحسن على العلاقات العراقية مع دول الخليج بدأ يظهر مع نهاية عام ٢٠٠٠ حيث تم افتتاح خط ملاحى بحري بين دبي والبصرة يربط العراق بدولة الامارات العربية المتحدة وفي العام نفسه اتخذت دولة الامارات قرارا باعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق مما سمح بتبادل فتح سفارتي البلدين (بغداد، ابو ظبي) اما في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ اقر مجلس الوزراء في الامارات اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دولة الامارات العربية المتحدة والعراق (٣٦).

الا ان هذا التحسن كان يعيقه في اغلب الاحيان ما حدث من طبيعة المشكلات الامنية التي جاءت متتالية على دول مجلس التعاون الخليجي اثر وبشكل مباشر على امنها القومي ،ومنها الحرب العراقية . الايرانية، ثم دخول العراق للكويت عام ١٩٩١، احداث ايلول ٢٠٠١ حيث اتهم بها مواطنون من دول الخليج، ثم الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣. (٣٧)

كم تأثرت دول الخليج العربي وعلى راسهم الكويت من الصراع الطائفي الذي حدث داخل العراق وانعكس على التوتر بين فئات المجتمع الكويتي لذلك صرح السفير الامريكي في الكويت (لو بارون) عام ٢٠٠٥ بالقول (ان التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق على الامن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت). (٣٨)

فالعلاقات العراقية- الكويتية يمكن ان تكون مؤثرة وتدوم على شكل علاقات صراع ما دامت تلك العلاقات لا تحقق ما تربو اليه الكويت بسبب وجود المؤثر الدولي الامريكي على الخصوص في التأثير على هذه العلاقات، فالكويت تعد الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية خارج حلف الناتو منذ نيسان ٢٠٠٤ وهو الامر الذي فتح الباب امام الكويت لتوثيق علاقاتها مع الاحلاف العسكرية وتوقيعها مع حلف الناتو عام ٢٠٠٦ على مبادرة اسطنبول للتعاون لعام ٢٠٠٤ بهدف تبادل المعلومات ومواجهة الارهاب والتعاون العسكري الامني، وقد علق السفير الامريكي في الكويت (لو بارون) على توقيع الكويت على هذه المبادرة عام ٢٠٠٦ قائلا انها اشارت الى (ايران بان دول الخليج العربي الصغيرة لديها اصدقاء كبار). (٣٩)

المبحث الثالث: السياسة الخليجية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق اختلفت دول مجلس التعاون في مواقفها تجاه العراق لعدة اسباب منها:

١. بروز ردود فعل متناقضة بين دول الخليج تجاه ما يجري في العراق منذ بدء الاحتلال.

٢. غموض المشهد العراقي رغم حدوث عدة متغيرات سياسية .

٣٥. د.عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سبق ذكره، ص٤. وينظر كذلك: أ.د سثار الجابري، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق، مصدر سبق ذكره، ص٥٩. ٦٠.

٣٦. د.وليمرو، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

٣٧. د.محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦. وينظر كذلك طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٣٨. - طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره، ص٩٣. وينظر كذلك: د.بيداء محمود احمد، العراق ومجلس التعاون الخليجي: العلاقات العراقية . القطرية انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

٣٩. د. طلال زيد، المصدر السابق نفسه، ص٩٧.

٣. تأثير العوامل الاقليمية والدولية على العراق وتأثر المشهد السياسي العراقي بها واحتمالية تصادم تلك الارادات مع المصالح الخليجية.^(٤٠)

هذا على الرغم من ان سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ ركزت حول عدد من الاهداف وكان اهمها:

١. العمل على قبول الاطراف الاقليمية والدولية الوضع الجديد للعراق.
 ٢. تنشيط التعاون السياسي مع الاطراف الاقليمية والدولية وارجاع العراق الى المحافل الدولية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الاقليمية والدولية وزيادة النشاط الدبلوماسي.
 ٣. تنشيط التعاون مع الكثير من الدول لتحسين العلاقات السياسية والامنية .
 ٤. ضمان عدم تدخل الاطراف الاقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للعراق.
 ٥. العمل على الحصول على كافة وسائل الدعم في المجالات الامنية والاستفادة قدر المستطاع من الخبرات والقدرات للدول الاقليمية والدولية وبما يحول ادوار هذه القوى الى الجانب الايجابي.^(٤١)
- لكن ما اصدرته الامم المتحدة في ٢/اب/١٩٩٠ حول العراق بحدود ٦٠ قرارا واستمرت حتى بعد استعادة الكويت سيادتها واستقلالها ووضعت القرارات تحت طائلة الفصل السابع، كما تدخل مجلس الامن الدولي لتشكيل لجنة عام ١٩٩١ لترسيم الحدود انتهت اعمالها عام ١٩٩٣ بموجب القرار ٨٣٣ كما انشأت بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود (يونيكوم) انتهت اعمالها عام ٢٠٠٣، اما في نيسان ٢٠٠٣ اعتبرت الامم المتحدة القوات الاجنبية التي دخلت العراق قوات غازية بموجب القرار ١٤٨٣ واطلق عليها ذلك لاجل ان تاخذ صيغتها الشرعية بالقوات المتعددة الجنسية بموجب القرار ١٥٤٦.
- وبموجب ذلك بادرت دول مجلس التعاون الخليجي تاكيدها للعراق في ختام قمة الكويت الثلاثين والتي عقدت في ٢٣ اذار ٢٠١٠ بان تحقيق امن واستقرار العراق يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية لانجاح العملية السياسية العراقية كما دعت الى :^(٤٢)

١. اقامة حكومة وطنية عراقية شاملة لا تستثني اي فئة او طائفة.
 ٢. انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٠ .
 ٣. تسعى دول مجلس التعاون الخليجي الى عدم السماح للنفوذ الايراني بان يزداد ويتوسع في العراق وان تكون علاقات ايران مع العراق قائمة على اساس المصالح المتبادلة والاحترام.
- ولقد كان رد فعل دول الخليج العربي على تطبيق الاستراتيجية الامريكية الجديدة للتدخل العسكري في الشرق الاوسط مختلطا نوعا ما ،فدولتا قطر والكويت رحبتا صراحة بوجود قوات اجنبية على اراضيها اعتقادا منها انه لا يمكن لاي منهما ولا لدول مجلس التعاون الخليجي العربية الاخرى توفير الدفاع العسكري ضد التهديدات المحتملة دون مساعدة.^(٤٣) على الرغم جهود العراق التي بذلت لايخراج العراق من الفصل السابع ومجيء قرار الامم المتحدة

^{٤٠} . محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١٣، ٢٠١٠، ص٢١٢

^{٤١} . د. محمد ياس خضير، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل مجلة رؤية العدد ٣ كانون اول ٢٠١٢، ص٦٢. ٦٣.

^{٤٢} . محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٣.

^{٤٣} - مايكل روز، حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة ١٠٩ محاضرات الامارات ط٢٠٠٠، ١٠، ص١٢

(٢٠١٧) في حزيران ٢٠١٣ ايذانا بخروج العراق من عقوبات سياسية واقتصادية وخروجه من الفصل السابع ودخوله الى الفصل السادس القاضي بحل الخلافات والقضايا بين العراق والكويت بالطرق السلمية.^(٤٤)

ويأتي التوجه الأمريكي بموجب تطبيق استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٢ (نحو اسيا والمحيط الهادي والصين) والذي فرض واقعا جديدا على دول مجلس التعاون الخليجي والذي رافقه الارتقاء والانتقال في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول المجلس الخليجي من التحالف الى الشراكة والذي تمثل في الاجتماعيين الوزاريين اللذين عقدا بين وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ووزيرة الخارجية الامريكية ضمن منتدى التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية الاول والذي عقد في الرياض في اذار ٢٠١٢ والثاني في نيويورك في حزيران من العام نفسه وما تمخض عنه تشكيل لجان عمل بين الطرفين الامر الذي يؤكد على جدية الشراكة.^(٤٥)

وهنا فان التساؤل الذي يطرح نفسه هو: ما الذي تريده دول مجلس التعاون الخليجي من العراق بميثته الجديدة؟ وبالمقابل ما الذي يبتغيه ويتوقعه العراق من دول الخليج العربي؟

وهو ما نجد واضحا من خلال سلوك بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فخلال الاشهر الاولى لعام ٢٠٠٤ مارست الكويت سياستها الدائمة في قضم الاراضي العراقية، فقد نقلت الدعامات الحدودية لاماكن جديدة داخل الحدود العراقية وبعمق (٥.١) كم وعلى امتداد الحدود البالغ طولها (٢٨٠) كم وكان الاندفاع عميقا خاصة في المناطق الصحراوية القريبة من الحدود العراقية. السعودية لكونها منطقة صحراوية لا يسكنها غير البدو الرحل وهذا الاندفاع الكويتي ادى الى ملاحظة من قبل المارين في المنطقة والذي ادى الى تظاهر سكان ميناء ام قصر عام ٢٠٠٥ حينما حطموا الدعامات التي وضعتها الكويت، كما وزعت الكويت خريطة جديدة تمتد من ام قصر شمالا حتى وادي الباطن جنوبا بمسافة تقدر ب (١٠٣) نقطة حدودية برية متاخمة لمدينة صفوان وما جاورها من مدن فيما تمتد الحدود البحرية مسافة (٣٧) نقطة حدودية تمر من (جزر شيتانة) وحتى هور عبدالله شرقا وقد صاحب هذا الاعلان خطاب سياسي كويتي غير دبلوماسي ولا ينم عن حسن النية.^(٤٦)

فقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة غير منضبطة للاتفاق على التسليح واهدرت ولفترة طويلة نسبة كبيرة من مداخيل النفط على برامج التسليح الضخمة وغير المجدية وبرامج امنية وعقود التسليح الوهمية لمعالجة حالة القلق والتوجس التي هيمنت على رؤيتها لموقعها في معادلة الامن في دول الخليج العربي وهي تواجه قوتين اقليميتين (العراق وايران) واللتان تحتفظ كلا منهما برؤية خاصة لواقع الامن في الخليج العربي وترسم لنفسها دورا محوريا ينبغي تجسيده على ضفتي الخليج.^(٤٧)

^{٤٤} جملة الطاهر، العلاقات العراقية . الكويتية بعد الفصل السابع /دراسة مستقبلية، مجلة البحوث الاستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٧ حزيران ٢٠١٤، العراق/بغداد ص ١٨٣ .

^{٤٥} د. عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سبق ذكره، ص ٩. وللمزيد ينظر كذلك: فواز جرجس، اويا وما والشرق الاوسط مقارنة بين الخطاب والسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ١٥٤، ابو ظبي، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٣. ١٤.

^{٤٦} د. عامر هاشم عواد، الفاعل الأمريكي واثره على العلاقات العراقية الكويتية، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، كانون الاول ٢٠١٢، ص ٣٢ .

^{٤٧} د. عاصم محمد عمران، دور مجلس التعاون الخليجي والحاجة الى رؤية استراتيجية ثابتة ازاء العراق، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥٤ تشرين الاول ٢٠٠٦، ص ١١.

كما تأثرت السياسة الخارجية الخليجية تجاه العراق بالمؤثر الدولي اي الاحتلال الامريكي للعراق لهذا كانت سياستها سلبية ومثارة بالمتغير الدولي ،فالقلق الكويتي بدأ عام ٢٠٠٦ وهو ما عبر عنه احد المسؤولين الكويتيين للقنصل الامريكي في الكويت (زيليكو) قائلا (ان قلق الكويت الاول يكمن في جنوب العراق الذي يعتبر احد المشاكل الرئيسة التي سوف تواجه الكويت في المستقبل . لذلك فان انخيار المنظومة الامنية في العراق والتي من المحتمل ان ينتج عنها تحول العراق الى دولة فاشلة يسيطر عليها الارهابيون وهي من اهم التخوفات الكويتية الرئيسة بسبب موقعها الجغرافي وفقا (لوثائق ويكيليس).^(٤٨)

كما ان عدم الاستقرار السياسي في العراق شكل هاجس امني واضطراب امني داخل المنطقة في حال الاستمرار في التدخل في شؤونه الداخلية من قبل دول الجوار وهو ما يعبر عنه مسؤولي دول الخليج ومنه ما جاء على لسان وزير خارجية البحرين (احمد بن محمد ال خليفة)بالقول(ان مبدأ دول مجلس التعاون الخليجي ثابت في العلاقات الدولية ويقوم على احترام السيادة للدول وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وان تدخل اي طرف خارجي في العراق سينعكس سلبا على امنه واستقراره وسيادته وحدته الوطنية)^(٤٩)

فدول الخليج العربي متجسدة في مجلسها تجد ان وصول نظام جديد للحكم في العراق وتشكيل حكومة ضمت قوى سياسية متنوعة ذات ايدلوجيات سياسية متعددة ومختلفة حيث تمثل مسألة تماسك النظام السياسي في العراق احدى العوامل المحددة لشكل ومسار العلاقات العراقية . الخليجية ، وعليه فان بلورة تصور استراتيجي مستعد للتعامل مع التداعيات الناجمة من التغيرات الحاصلة في العراق هو امر جوهري بالنسبة لهذه الدول لاسيما الكويت والسعودية . فالسبب المهم لقلق دول الخليج هو التجربة الديمقراطية في العراق لكونها تتضمن كبداية القبول بمتطلبات المشاركة السياسية الحقيقية لمختلف الوان الانتماءات السياسية التي غابت لفترة طويلة عن المشاركة والتي تسفر مطالبها في اطار العملية السياسية التي ينبغي ان يرسخها الدستور العراقي الجديد في هيئته النهائية والتداول السلمي للسلطة في ارفع مراتبها والذي يتزامن مع الضغوطات الامريكية على بعض دول المجلس لتحقيق خطوات الاصلاح السياسي فضلا عن الاصلاح الاجتماعي .

وفي مقابل السياسة السلبية التي اتبعتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق منها ما ايقن متاخرا ولاسيما صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي بعد عام ٢٠٠٣ باهمية دعم الجهود الدولية لاعادة اعمار العراق لاسيما بعد تقدير الامم المتحدة في حزيران ٢٠٠٣ الى حاجة العراق للمساعدات للفترة ٢٠٠٥ . ٢٠٠٧ ب (٦٥) مليار دولار كفترة متوسطة المدى ،لذلك سعى صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي لتقديم الدعم لجعله مدخلا للاستقرار السياسي والامني داخل العراق ،فقدمت الكويت مساعدات اقتصادية الى العراق ٢٠٠٣ . ٢٠١٠ قدرت ب (٥٧٥،١) مليار دولار وبالشكل الاتي : (٥٠)

١. مساعدات بقيمة واحد مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٤ عن طريق مركز العمليات الانسانية.
٢. ٥٠٠ مليون دولار في مؤتمر مدريد للدول المانحة لاعادة بناء العراق في تشرين الاول عام ٢٠٠٣ .
٣. تقديم ١٠ ملايين دولار عن طريق الامم المتحدة والبنك الدولي.

^{٤٨} طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره ،ص ٩١. وينظر كذلك: د. تميم حسين محمد ،التحديات الاستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت وايران ،مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ . ٧٦ .

^{٤٩} د. عامر كامل، مصدر سبق ذكره ،ص ٢ .

^{٥٠} جميلة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١ .

٤. خمسة ملايين دولار عن طريق مركز العمليات الانسانية

لكن الكويت في الوقت نفسه اخذت تثير العديد من المشكلات مع العراق ومنها انشاء ميناء مبارك والواقع في جزيرة بوبيان شمال الخليج والذي شرعت في انجازه في نيسان ٢٠١١ اي بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الاساس لميناء الفاو الجديد والذي اعلن عن عزمه لانجازه عام ٢٠٠٥ فاصرت الكويت على انشاؤه في المنطقة بالذات لاجل ان يغلق الممر المؤدي الى ام قصر وماجو مباشرة لميناء الفاو الكبير. (٥١)

فهو في موقعه سيؤدي الى اجهاض ميناء الفاو الكبير او التأثير فيه بصورة كبيرة فضلا عن انه سيقبض العرض المائي لخور عبد الله ويزيد من زحام البواخر ويؤثر سلبا على الموانئ العراقية القائمة (ام قصر، خور الزبير، ميناء الفاو). (٥٢) ومن ثم فان الكويت اخذت تتجاوز على حقوق العراق لان انشاء هذا الميناء في مدخل (خور عبدالله) يتجاوز كثيرا الفقرة ٥ من قرار مجلس الامن رقم ١٩٩٣/٨٣٣ الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق والتي نصت على احترام الحق الملاحي. (٥٣)

فاتخذت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي انعقد في الرياض في كانون الاول ٢٠١١ قرارا بتأييد حق الكويت في انشاء الميناء. (٥٤)

انواقف دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن بموقف واحد بل ربما تكون متعاكسة، فالامارات العربية لم تستخدم اي وسائل للتأثير في الداخل العراقي بل على العكس وقفت الى جانب العراق من باب بروز الامارات كدولة اغاثة للدول التي تمر بازمات، فقامت باطفاء ديون العراق البالغة ٧ مليارات دولار خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السابق السيد (نوري المالكي) الى الامارات ووصف الشيخ (خليفة بن زايد ال نهيان) رئيس دولة الامارات العربية (بان قرار بلاده يعد جزء من التخفيف من الابعاء الاقتصادية التي يواجهها الشعب العراقي وكان (عبد الله بن زايد ال نهيان) قد زار العراق في وقت سابق كوزير خارجية لبلاده وهي اول زيارة لوزير خارجية خليجي بعد عام ٢٠٠٣.

٥. الافراج عن الاصول العراقية المجمدة في البنوك الكويتية والمقدرة ب (٧٨) مليون دولار وتحويلها الى صندوق تنمية العراق.

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لانعكاسات المتغير الاقليمي الخليجي على الاستقرار السياسي للعراق

يعد المتغير الاقليمي من اهم العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي للعراق بفعل تأثيره المباشر وغير المباشر وسواء كان هذا التأثير ايجابيا ام سلبيا فدول مجلس التعاون الستة بمجموعها تشكل ثقلا كبير ومهم يؤثر على العراق داخليا وخارجيا .

فلقد انتهجت دول الجوار الجغرافي الخليجي سياسات متعددة الجوانب تجاه العراق منها السلمي خوفا من التغييرات التي يمكن ان تطالها ،فالكويت تخوفت من العراق حيث تعد العراق المهدد الاول لامنها القومي باعتبارها جزءا من اراضيها ،اما السعودية فتخوفت وتحفظت من طبيعة التغير الذي حدث في العراق. (٥٥)

٥١. طلال زيد العازمي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

٥٢. طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية . الكويتية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، تموز ٢٠١٢، ص ١٨٠.

٥٣. طالب حسين حافظ مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥. وينظر كذلك: مجلس التعاون الخليجي يؤكد التزامه بالاسهام في اعادة اعمار العراق، صحيفة الصباح، العدد ١٦٦٤/١٦٦٥ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢.

٥٤. طالب حسين حافظ المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٤.

٥٥. محمد ياس، سياسة العراق الخارجية حيال الخيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

فاهم القضايا التي ما زالت عالقة والتي تواجه العراق حاليا هي قضية التعويضات وحجم المبالغ لها على العراق والناجمة عن فعل احتلاله للكويت كونه عملا غير مشروع في القانون الدولي اذ تنطبق عليه القواعد العامة لمسؤولية الدول عن الافعال المخطورة، وكان الاهم هوائاارة الجدل الفقهي والقانوني هو كيفية الحصول على التعويضات وتحديد الاجراءات او الاشخاص المستفيدين من التعويض لاسيما الاليات التي اعتمدها مجلس الامن لالزام العراق ومدى مطابقتها مع قواعد القانون الدولي.^(٥٦)

وهنا يمكن ان نضع تصورنا ضمن مشهدين لمدى تاثير المتغير الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي على الاستقرار السياسي للعراق انيا ومستقبلا وهما:

المشهد الاول: استمرار التوتر بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية ولصانع القرار السياسي الخارجي للعراق، الا ان السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ افتقدت الى عامل التأثير على الدائرة الاقليمية نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية، فالسياسة الخارجية لاي دولة تنطلق من الواقع فكلما كانت الدولة تمتلك قوة يمكنها ان تمارس التأثير في ساحات مصالحها، فالقوى الاقليمية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق تمتلك مكونات القوة والقدرة يمكنها ان تمارس سياستها بفاعلية في العراق لذا كانت سياسة العراق الخارجية تجاه المحيط الاقليمي في الغالب الى انهاء الاثر السلبي لبعض سياسات الاطراف الاقليمية بالنصح والحوار وكان تجاوب هذه الاطراف ليس بالمستوى المطلوب.^(٥٧)

وفي هذا الاطار هنا يمكن ان نبدأ بالطرف صاحب التأثير على العراق، فيبدو ان الجانب الخليجي غير متفق على اطار واحد فكل وحدة او دولة توجه تأثيرها بحسب ما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، فقد تحركت الكويت لاقتناع واشنطن بعدم الاستجابة للطلب الذي قدمه العراق لحل كافة الملفات العالقة بين العراق ودول المنطقة. فقد قام السيد (محمد ابو الحسن) المستشار في وزارة الخارجية الكويتية بزيارات لعدد من العواصم الغربية لاجل ذلك واوصل رسائل من رئيس الوزراء (محمد الصباح) لوزيرة الخارجية الامريكية (هياي كلينتون) حول القضية.^(٥٨)

اذن لا بد ان تكون هنالك العديد من المؤثرات الداخلية لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي للتاثير على سياستها الخارجية تجاه العراق، فالكويت مثلا تاترت سياستها الخارجية بعد من المؤثرات الداخلية والخارجية.

فالكويت على الرغم من استقبالها اول سفير للعراق السيد (محمد حسين بحر العلوم) الا ان الحكومة الكويتية لم تفتح لها بعثة دبلوماسية في العراق الا خلال عام ٢٠٠٨ عندما قررت تعيين رئيس هيئة الاركان المتقاعد الفريق (علي المؤمن) سفيرا لها في بغداد بل انها طالبت الخطوط الجوية العراقية بتعويضات الخطوط الجوية الكويتية من محاكم كندية وبريطانية، مما حدا بالحكومة العراقية الى تصفية مؤسسة الخطوط الجوية العراقية لتفادي احكام التعويض.^(٥٩)

وتقدر قيمة التعويضات ما اقر منها على العراق بـ (٧٠٦،١٧) مليار دولار واقرت الامم المتحدة منها (٧٠٢،٣) مليار دولار اما الديون فقدرت على العراق (١٣٠٢) مليار دولار بدون فوائد مالية، ومجموع ما دفعه العراق للكويت من

^{٥٦} - د. فكري تانق، مصدر سبق ذكره ص ١١. وينظر كذلك: أ.م.د ستر جبار الجابري، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

^{٥٧} - د. محمد ياس، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل، ص ٦٩.

^{٥٨} - د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

^{٥٩} - د. عامر هاشم عواد مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

التعويضات والديون بلغت ٥،٤٤ ألف مليار دولار والمتبقي ٨،٧ مليار دولار ستسدد في عام ٢٠١٥.^(٦٠) (٦٠) كتابة البحث

كما طالبت الكويت الولايات المتحدة الامريكية بعدم تزويد العراق باي اسلحة حديثة خشية الاخلال بالتوازن في المنطقة بحسب التصورات الكويتية ونقل عن النائب الكويتي (ناصر الدويلة) انه طلب من وزير الخارجية محمد الصباح ان يتضمن برنامج زيارته للولايات المتحدة انذاك اعتراض الكويت على تزويد العراق باسلحة متطورة وهو اشارة الى طلب العراق من امريكا تزويده ب (٣٦ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ المتطورة).^(٦١)

المشهد الثاني: عودة الاستقرار بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

لقد تضرر العراق كثيرا من قرارات الحصار ونظام العقوبات والقصف العشوائي والتي تمثل مخالفة واضحة للمواد (٤٨،٥٤،٥١) لاتفاق جنيف لعام ١٩٧٧ وللمواد (٢،٣،٤) من اتفاق الابداء الجماعية ومبادئ محكمة نورمبرغ لعام ١٩٥٠ فضلا عن ما يمثله من مخالفة لاحكام ميثاق الامم المتحدة.^(٦٢)

فلاجل عودة الاستقرار والهدوء الى علاقة الطرفين يتوجب ان يسعى العراق في هذا المسعى لانه طرف مقابل عدة اطراف مختلفة التوجهات، فعلى الحكومة العراقية ان تعمل باتجاه حل فالتعويضات التي فرضت على العراق تقدر ب(٧٠٦،١٧) مليار دولار امريكي الناجمة عن التدخل العراقي في الكويت عام ١٩٩٠ وقد اقرت الامم المتحدة منها كتعويضات تدفع بحدود (٧٠٦،٣) مليار دولار^(٦٣) كما و تقدر ديون العراق للكويت بحدود (٣٠٢،١) مليار دولار بدون الفوائد المالية المستحقة على هذه الديون.^(٦٤)

كما لا ننسى ترسيم الحدود الذي تم بين العراق والكويت حيث حركت الحدود البرية ٦٠٠ م على طول ٢٠٠ كم لصالح الكويت وبناء على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل (١٢٠) كم^٢ يشمل ابارا نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق سابقا يستغلها.^(٦٥) كما يجب على العراق حسم امره بالنسبة لانشاء ميناء الفاو الكبير حيث يحافظ على خور عبدالله والذي يعد المنفذ المائي الوحيد له وانشاء الميناء على ضفته.^(٦٦)

وهو ما بادر به العراق فوقع مع الكويت في ٢٨/ايار ٢٠١٣ مذكرتين للتفاهم تتعلقان برتيبات صيانة التعيين المادي للحدود المشتركة وتمويل مشروع انشاء مجمع سكني في ام قصر مبنية ان الجانب الكويتي ابدى استعدادا لمساعدة العراق للخروج من الفصل السابع فيما كانت اخر البوادر لتطبيع العلاقات هي تصويت مجلس النواب العراقي في ٢٢/اب/٢٠١٣ على مشروع قانون تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية وترسيم الحدود في خور عبدالله بين الطرفين.^(٦٧)

^{٦٠} - جميلة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

^{٦١} - جميلة الطاهر، المصدر السابق، ص ١٩٦. وينظر كذلك: د. ايرتليفورد، الاصلاح الدفاعي في الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الحرب، مجموعة باحثين، التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط ١، ٢٠١١، ص ١٥٧ وما بعدها.

^{٦٢} - ايرتليفورد، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٠.

^{٦٣} - د. فكرت نامق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

^{٦٤} - د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣. وينظر كذلك: جليل الاشقر، الشعب يريد / بحث جذري في الانتفاضة العربية، بيروت، دار الساقى، ص ١٠٩ وما بعدها.

^{٦٥} - جميلة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

^{٦٦} - طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

^{٦٧} - جميلة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

فالعراق يعد من الدول الغنية بالنفط اضافة الى الثروات المعدنية الاخرى ، فالنفط هي السلعة الاستراتيجية التي تحدد مستقبل التفوق الدولي ، فالعراق وبحسب تقرير ادارة معلومات الطاقة والخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط في نيسان ٢٠٠٤ فاشارت الى ان العراق كان ينتج عام ٢٠٠١ (٨،٢) مليون برميل يوميا ، وسوف يكون انتاجه عام ٢٠٢٥ ما يقارب (٦،٦) مليون برميل يوميا وهو بذلك يتفوق على باقي دول المنطقة ايران وباقي دول الخليج العربي ما عدا السعودية في حجم الانتاج فالعراق يعد الاحتياطي الثاني في العالم بعد السعودية.^(٦٨) فالعراقاذن يجب ان يكون مبادرا لاجل تفعيل آلية التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي بغية عودة الاستقرار الى الداخل العراقي والتي يفترض ان تكون من خلال :

١. العمل على معالجة القضايا الخلافية مع الكويت بعدها احد اهم الدول المؤثرة في مجلس التعاون الخليجي.
٢. ضرورة تفعيل عمل الاتفاقيات الموقعة مع دول الجوار الجغرافي الخليجي وتركيا وايران واستثمار تحسن العلاقات مع ايران وتركيا لاجل التوصل لحلول مرضية لكل الاطراف.
٣. ضرورة اتفاق القيادات العراقية على حل خلافاتها وانتهاج سياسة خارجية موحدة حيال دول الخليج العربي عموما .
٤. ضرورة ان يوازن العراق في علاقاته مع دول الجوار دون الاعتماد كلياً على طرف واحد او اعتماد علاقاته في فترة زمنية معينة وانتهائها بانتهاء المدة الرئاسية لرئيس الحكومة ، فهناك دولا مؤثرة اقليميا كإيران. وبالمقابل يجب ان تكون هنالك رؤية استراتيجية لتعامل دول الخليج مع العراق كما يتوجب ان تكون هنالك عدد من الاليات لتوثيق العلاقة الخليجية مع العراق من خلال ، محاولة جذب دول الخليج للعراق نحو سياسة التعايش السلمي من خلال ربطه باي شكل من الاشكال بمنظومة مجلس التعاون الخليجي والتي يمكن ان تؤدي الى نتائج ايجابية ومنها:
 ١. ان العراق يمتلك موارد نفطية واحتياطي يشكل ثاني احتياطي في العالم بالاضافة الى الموارد المائية.
 ٢. يستطيع العراق تعزيز علاقاته مع دول الخليج لاجل ان يحصل على المنفذ المائي الوحيد والذي تريد الكويت التحكم به بشكل يهدد الجانب الاقتصادي للعراق.
 ٣. ان دول الخليج يمكن ان تدعم الاقتصاد العراقي من خلال دعم الاستثمار.
 ٤. ضرورة الضغط على الكويت بلعبة التعويضات نفسها بسبب دعمها للغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ غير المدعوم بقرار دولي ، لاسيما بعد ان وصف الرئيس الامريكي (اوباما) في خطابه الموجه للعالم الاسلامي قرار الحرب على العراق بانه (حرب اختيار من قبل الولايات المتحدة الامريكية والا فسترتكب الكويت خطأ فادحا اذا اصررت على معارضة رفع العقوبات عن العراق تحت طائلة الفصل السابع وربما تعيد الفصول التي شهدها العالم في حرب عام ١٩٩١ في حال تناسي الكويت حجمها الحقيقي)^(٦٩) .

^{٦٨} محمد ياس خضير، سياسة العراق الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠. وينظر كذلك: مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، دراسات استراتيجية العدد ١٢٩ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط ٨، ٢٠٠٨، ص ٣٧ وما بعدها.

^{٦٩} د. فكريت نامق، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥. وينظر كذلك: عمرو ثابت، الاحواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي، دراسات عالمية، العدد ٤١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٤٣، ٤٢.

*عقب الربيع العربي عام ٢٠١١ وضمن محاولات المجلس للوصول الى معادلة استراتيجية توفر شبكة الامن وتوازن القوى فكانت فكرة توسيع المجلس ليضم المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتعزيز القدرات الامنية لدول المجلس في معادلة جديدة ٢+٦ الا انه سرعان ما تم التراجع عن هذه المعادلة ورجع المجلس الى الانغلاق على نفسه من جديد. ينظر: د. عبد الله خليفة الشايحي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣، ١٤.

ان المؤثر الاقليمي قد يخفف في حالة وجدت الدولة التي تحاول التأثير ان وجدت ان مصالحها قد تتأثر فالكويت بإمكانه على تسوية ديون الخطوط الجوية العراقية البالغة ٥٠٠ مليون دولار وبالفعل تنازل الكويت عن الدعاوى القضائية ضد الخطوط الجوية العراقية لتستأنف رحلاتها في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ الى مطار النجف بعد قطيعة دامت ٢٠ سنة .

والتساؤل الذي يطرح نفسه :هل سينضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي او الاتحاد الخليجي المزمع انشاؤه والذي اعلن عنه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز * امام دول المجلس في القمة الثانية والثلاثون في الرياض في كانون الاول ٢٠١١ تبريرا لمبادرته بالقول (نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة ووحدة الصف ولاشك اننا مستهدفون في امننا واستقرارنا ولذلك فان علينا ان نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا واطنانا ؟ والتساؤلين للذان يطرحا نفسيهما الحماية ضد من ؟ العراق ام غيره من التحديات التي تواجههم في المنطقة ؟ ان الاجابة تحتاج الى مسالة تتعلق بالعراق نفسه فقد شكل الانسحاب الامريكي من العراق اهم معضلة امام دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تغير الاستراتيجية

الامريكية وحاجة دول المجلس الى ملء الفراغ الاستراتيجي الناشئ، اما الشرط الثاني من السؤال فيتوقف على المدة التي يمكن ان ياخذها العراق للانضمام الى دول المجلس او الاتحاد المزمع وهو الامر والذي لا يمكن ان يتم الا بعد ٢٠ سنة على الاقل وعلى المدى الزمني المتوسط لعدم كفاية الاسباب الموجبة لضم العراق بحسب التصور الخليجي. لاسيما بعد خروج العراق من الفصل السابع بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٢١٠٧ لعام ٢٠١٣. واسهام العراق المستقبلي الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي وايران في توريد الغاز للعالم والتي يتوقع زيادتها من ٢٨% عام ٢٠٠٠ الى ٣٣% عام ٢٠٢٠ كما ان تقرير مجلس الاستخبارات القومي الامريكي لعام ٢٠٠٨ يؤكد ان التوجه المستقبلي في قطاع الطاقة يكمن في التحول التدريجي من النفط الى الغاز الطبيعي والمسال.^(٧)

حيث يبقى التساؤل الجوهرى حول انضمام العراق هل هي اسباب امنية على اساس ان دول مجلس التعاون الخليجي اساسها امني؟ امنافع اقتصادية مثل الاستحواذ على عقود الاستثمار اوتلبية احتياجات السوق العراقية المتنوعة او الحصول على عقد اعادة اعمار البنى التحتية العراقية وما شابه ؟

الخاتمة

في ضوء ما تقدم نستخلص الى ان المتغير الاقليمي للجوار العراق قد اثر تأثيرا مباشرا وكبيرا على الاستقرار السياسي للعراق وهذا الاستقرار يرتبط بشكل مبدئي بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني فيولد حالة من عدم التماسك الوطني في الداخل العراقي، فدول الخليج العربي حاولت ان تنأى بنفسها عن جميع الازمات التي مر بها العراق من عام ١٩٨٠ وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فبقيت في معزل عن ما يحدث في الداخل العراقي من فرض عقوبات الى احتلال لوالى التدخلات الاقليمية من دول الجوار العراقي الاخرى، فدول مجلس التعاون الخليجي لم تراعي سوى مصالحها الانية والمستقبلية في التعامل مع العراق ومن ثم وضعت سياجا وجدارا كبيرا لعزل العراق وعدم التعامل الا في حدود معينة وبشكل حذر ينتابه التوجس والخوف من العراق شعبا وحكومة.

^{٧٠} د. عبد الله خليفة الشايجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

هذا العزل ادى الى الاضرار بمصالح العراق العليا السياسية والاقتصادية والامنية، وهذا ما عرجنا عليه خلال البحث من تدخل كويتي واضح في الاراضي العراقية والتعدي على ابار النفط العراقية، فضلا عن ضرب الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر بحجة الديون التي بذمتها العراق للكويت ودول الخليج الاخرى.

اذاً كان الحوار الاقليمي الذي يربط العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي ذو تأثيرات سلبية اكثر منها ايجابية، لاسيما وان الموقع الجغرافي الذي يتمتع به كلا الطرفين تتنافس عليه القوى الاقليمية والدولية لاجل الحصول على موطن قدم فيه لتحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية كتركيا وايران واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

الملخص

ان تأثير المتغير الاقليمي يأخذ مديات عديدة داخلية وخارجية تؤدي الى ردود فعل سلبية على البلد الذي يمر بازمات سياسية وبالتالي فان التأثير المباشر يكون على الاستقرار السياسي وأنعكاسه بالتالي على الجوانب الاخرى الاقتصادية والامنية والاجتماعية بل وحتى الثقافية .

ان المتغير الاقليمي للحوار العراق قد اثر تأثيرا مباشرا وكبيرا على الاستقرار السياسي للعراق وهذا الاستقرار يرتبط بشكل مبدئي بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني فيولد حالة من عدم التماسك الوطني في الداخل العراقي، فدخل الخليج العربي حاولت ان تنأى بنفسها عن جميع الازمات التي مر بها العراق من عام ١٩٨٠ وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فبقيت في معزل عن ما يحدث في الداخل العراقي من فرض عقوبات الى احتلال والى التدخلات الاقليمية من دول الحوار العراقي الاخرى، فدخل مجلس التعاون الخليجي لم تراعي سوى مصالحها الانية والمستقبلية في التعامل مع العراق وبالتالي وضعت سياجا وجدارا كبيرا لعزل العراق وعدم التعامل الا في حدود معينة وبشكل حذر ينتابه التوجس والخوف من العراق شعبا وحكومة.

Abstract

The impact of the changing regional political stability in Iraq after 2003 (Gulf Cooperation Council (GCC) a model)

The impact of the regional variable takes many internal and external ranges lead to negative feedback on which country is going through a political heart attacks and therefore Altatheralambeshr be political stability and thus its reflection on the economic, security and other aspects of social and even cultural. The regional variant of Iraq's neighbors may impact directly and significantly to the political stability of Iraq influential and this stability is linked to an initial economic, social and security stability generates a state of national cohesion inside Iraq, nations of the Persian Gulf tried to distance itself from all the crises experienced by Iraq from 1980 Even the US occupation of Iraq to occur in 2003, stayed in isolation from what is happening inside Iraq of sanctions to the occupation and to the regional interventions from other neighboring countries of Iraq, nations of the Gulf Cooperation Council did not take into account only the interests of present and future in dealing with Iraq and thus put a fence and a wall great to isolate Iraq and not to deal only within certain limits and be warned jittery apprehension and fear of the people and Government of Iraq.

